

أ.الطيب عبـو

جامعة الجزائر 2

مواقفه فرانسوا ميتران من الثورة التحريرية

الملخص:

فرانسوا ميتران، شخصية بارزة وفاعلة في حياة فرنسا والجزائر سياسيا. وإنه نموذج مميّز من الرجال الذين خدموا الاستعمار وسياسته في المستعمرات، خاصة منها الجزائر.

إن فرانسوا ميتران، ارتبط اسمه بمواقفه الراضة للتفاوض مع الثوار الجزائريين، وعدم القبول أيضا بانسحاب فرنسا من الجزائر. فكانت مواقفه سواء لما كان وزيرا للداخلية في حكومة منديس فرانس أولا عين وزيرا للعدل وحافظا للأختام في حكومة غي مولي مليئة بالحق والغل. كما ارتبط اسمه أيضا، بالإجراءات التعسفية التي شرع في تنفيذها منذ الساعات الأولى لاندلاع الثورة التحريرية. و قد عانى المناضلون و الشعب الجزائري من مرارة هذه الإجراءات طيلة تواجد هذا الشخص ضمن الحكومات الفرنسية. و لتنفيذ خطته و سياسته العقابية، ألحق وزير الداخلية، فرانسوا ميتران جهاز الشرطة بالجيش ليتمكنه من إخماد الثورة.

وبصفته نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فإنه تولى دراسة ملفات الطعن التي تقدم بها مناضلو جبهة التحرير الوطني، وكان دوره هاما في تحديد مصير العديد من الأبرياء. ولما غادر الحكومة، في 21 ماي 1957، كان خمسة وأربعون مناضلا قد تعرض للإعدام من بين 222 معدوم طول الثورة التحريرية.

François MITTERRAND est un homme important dans la politique de la France. C'est un

modèle distinctif parmi les hommes qui ont servi la politique coloniale de la France , surtout en Algérie.

François Mitterrand, dont le nom a été lié à ses attitudes et oppositions aux négociations avec les révolutionnaires algériens, et aussi de ne pas accepter le retrait de la France de l'Algérie. Positions étaient remplies de haines et de rancœurs, soit lorsqu'il était ministre de l'Intérieur dans le gouvernement de Pierre Mendès France Ou lorsqu'il sera ministre de la Justice et garde des sceaux dans le gouvernement de Guy Mollet. Son nom a également été lié aux actions arbitraires lancées et mises en œuvre depuis le déclenchement de la révolution Algérienne.

Les militants et le peuple algérien ont souffert de l'amertume de ces mesures prises par cette personne au sein du gouvernement français. Et pour mener à bien son plan et sa politique punitive, le ministre de l'Intérieur, François Mitterrand, a décidé de joindre la police à l'armée afin de pouvoir éteindre la révolution.

En sa qualité de vice-président du Conseil supérieur de la magistrature, il étudiait que les appels lancés par les militants du Front de libération

ationale, et son rôle était important pour déterminer le sort de nombreuses personnes innocentes. Et lorsqu'il quittait gouvernement, le 21 mai 1957, quarante-cinq combattants ont été soumis à l'exécution parmi 222 exécutés pendant la guerre d'Algérie.

المقدمة:

كشف التاريخ أن فرانسوا ميتران كان من أشد المعارضين لاستقلال الجزائر منذ اندلاع الثورة التحريرية، كما كان أيضا من السياسيين الذين أباحوا وأصدروا حكم الإعدام في حق الجزائريين.

وفي غالب الأحيان يوضع فرانسوا ميتران في خانة الشخصيات التي خدمت فرنسا وطننا وأمة، وبأنه الأب الروحي للحزب الاشتراكي الفرنسي الجديد، وأنه نموذج مميز من الرجال الذين خدموا الاستعمار الفرنسي وسياسته في المستعمرات، خاصة منها الجزائر. وكانت له إسهامات كبيرة في الجزائر قبل الثورة التحريرية وأثناءها. كما كان له دور في محاربة الفكر التحرري الاستقلالي الذي ظهر بشكل ملفت للانتباه في الجزائر بعد الفاتح نوفمبر 1954.

تندرج مواقف فرانسوا ميتران تجاه الجزائر في إطار مواقف رجل دافع عن بلاده واجتهد في البحث عن السبل المتعددة والمختلفة لبقاء الجزائر فرنسية متأثرا بتوجهات جول فيري (Jules Ferry) وفلسفته الاستعمارية. ورغم أن فرانسوا ميتران كان اشتراكيا، غير أنه كان من السياسيين المعارضين لحق الجزائريين في تقرير مصيرهم.

كما أن فرانسوا ميتران، ارتبط اسمه بمواقفه الراضية للتفاوض مع الثوار الجزائريين، وعدم القبول أيضا بانسحاب فرنسا من الجزائر. فمواقفه سواء لما كان وزيرا للداخلية

في حكومة مندس فرانس أولما عين وزيرا للعدل وحافظا للأختام في حكومة غي مولي، كانت مليئة بالحق والغل. و لكي يتمكن من إخماد الثورة، وينفذ خطته، ألحق جهاز الشرطة بالجيش.

وبصفته نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، فإنه تولى دراسة ملفات الطعن التي تقدم بها مناضلو جبهة التحرير الوطني، وكان دوره هاما في تحديد مصير العديد من الأبرياء. ولما غادر الحكومة، في 21 ماي 1957، كان خمسة وأربعون مناضلا قد تعرض للإعدام من بين 222 معدوم طول الثورة التحريرية.

عانى الشعب الجزائري قرنا واثنين وثلاثين سنة تحت نير الاحتلال الفرنسي، الذي لم يكتف طوال هذه الحقبة باستغلال الأرض، واستعباد الإنسان وتسخيره في شتى الميادين، ولكنه تعدى إلى تشويه التاريخ وإفراغه من محتوياته الإيجابية، وراح جلاذوه يمجدون الاستعمار، وجنّدوا وسائل الإعلام المختلفة، والدوائر السياسية لذلك. وحتى نواب الشعب الفرنسي انساقوا وراءهم وصوتوا في سنة 2005 على قانون فيفري "الممجد للاستعمار".

إن بعض هؤلاء الجلاذين، أصدروا مذكراتهم، وأطلقوا العنان لأنفسهم، وراحوا يذكرون الطرق والوسائل التي استعملوها لإبادة الشعب الجزائري بكل فخر واعتزاز، من أمثال سانت أرنو في القرن التاسع عشر، أو بول أوساريس وماسو وغيرهما إبان الثورة التحريرية. ومنهم من احتفظ بأسراره لنفسه، رغم الدور الذي لعبوه .

فكرة العمل المسلح في الجزائر مشروع قديم قدم الحركة الوطنية، تبناها نجم شمال إفريقيا في العشرينات من القرن العشرين. ورغم العراقيل والمضايقات، مضى حزب الشعب في تجسيد هذا المشروع الوطني بإنشاء المنظمة الخاصة عام 1947، والتي كان مهامها التحضير للعمل المسلح.

وكان اكتشاف أمر المنظمة الخاصة عام 1950، واستمرار سياسة القمع الفرنسية، الدور في وقوع انقسامات¹ في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية، ودخل المصاليون والمركزيون في صراع مرير من أجل الاستحواذ على القاعدة الشعبية وفرض السيطرة على الحزب، واحتدم أكثر في صائفة سنة 1954².

كانت الأزمة التي برزت بين اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية خلال سنتي 1953-1954 ورئيس الحزب مصالي الحاج، مقدمة لتحرير الطاقات الشابة. ومع تنامي الصراع بذل قدامى المنظمة الخاصة الكثير من الجهود للحفاظ على تماسك الحزب، غير أنهم فشلوا. وكثفوا فيما بينهم، وتيرة الاتصالات والتشاور لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص. وبادروا إلى تشكيل تنظيم جديد محاييد، فولدت بذلك اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس سنة 1954.

بعد اتصالات واجتماعات عديدة، بين أعضاء المنظمة الخاصة، تبني هؤلاء اجتماع الاثنين والعشرين في النصف الثاني من شهر جوان 1954، انبثقت عنه "لجنة الستة" 3، التي اتخذت قرار إعلان الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، بنشر بيان وُجّه إلى الشعب الجزائري وكافة المناضلين مساء 31-10-1954، والذي يعتبر البيان بمثابة برنامج سياسي حدد أهداف الثورة وكافة الاساليب المتاحة والممكنة لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية في اطار المبادئ الاسلامية، كما عبر عن كفاءات التعامل مع السلطات الاستعمارية خلال فترات الحرب والسلم، بالإضافة الى علاقات الجزائر مع العالم الخارجي. وهكذا اندلعت الثورة المجيدة، على الساعة الصفر من يوم الاثنين من الفاتح نوفمبر 1954، في شكل عمليات في مختلف أنحاء التراب الوطني.

وكان ردّ السلطات الاستعمارية ، بمختلف دوائرها وهيئاتها عنيفاً، وتدخلت أجهزته الأمنية بـمحمجة، واعتبرت الثورة التحريرية خارجة عن القانون، والمجاهدين مجموعة "عصابات" وقطاع الطرق وإرهابيين.

و كانت لوزير الداخلية الفرنسي- كما سيأتي-ردود أفعال عديدة ومتنوعة تجاه الثورة التحريرية والمجاهدين، كيف لا؟ وهو الذي صرّح : " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة..."⁴ وهو الذي كان من المعارضين لاستقلال الجزائر، و من مناصري الجزائر الفرنسية.

ولما تولّى وزارة العدل في حكومة غي موليه سنة 1956، صوّت على قانون الإعدام في حق المناضلين الجزائريين. وبصفته كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وقبل مغادرته هذه الوزارة، كان قد وقّع على إعدام خمسة وأربعين جزائري. ورغم معارضته لشارل ديغول إلا أنه ظل متمسكا بأفكاره المعارضة لاستقلال الجزائر، وكان يوافق ديغول في الطرح المتمثل في أهمية الجزائر في مستقبل علاقات فرنسا بدول القارة الإفريقية.

الإشكالية:

- لماذا كان فرانسوا ميتران من أشدّ المعارضين لاستقلال الجزائر؟
- و لماذا تغيّر موقفه حيال الجزائر- رغم انتمائه للييسار الفرنسي المعروف بمناصرته لحركات التحرر- بعد توليه حقائب وزارية في فترة الثورة التحريرية؟
- وما هي الاجراءات التي اتخذها تجاه الشعب الجزائري؟
- و للإجابة على هذه التساؤلات، اتبعت الخطة التالية:

المقدمة، و فيها تطرقت إلى أوضاع الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، و قبل تولي فرانسوا ميتران حقائب وزارية (وزارة الداخلية ضمن حكومة مانديس فرانس ووزارة العدل في عهد حكومة غي مولي. ثم تطرقت إلى: سياسة فرانسوا ميتران في الجزائر قبل اندلاع الثورة التحريرية . وموقف وزير الداخلية، فرانسوا ميتران و سياسته تجاه الثورة التحريرية، الاجراءات القمعية التي اتخذتها وزارته تجاهها.

سياسة فرانسوا ميتران في الجزائر قبل الثورة التحريرية 1954

بقي فرانسوا ميتران (François MITTERRAND) مخلصا لفكرته، أنه لا يمكن لإفريقيا أن تحصل على الاستقلال، لافتقارها-حسب اعتقاده- إلى الهياكل والإطارات القادرة على الإمساك بزمام الدولة. وبقي متمسكا بها مدة طويلة ومدافعا عنها في المرحلة الأولى لحرب التحرير الجزائرية. ويقول في الصدد: "...وضعت هذه الفكرة في لباس مؤسس في 04 فيفري 1958 عندما رفعت اقتراحا إلى الجمعية الوطنية يرمي إلى إنشاء "مجموعة فرنسية-إفريقية"...أخطأت في محاولتي التوفيق بين المضادات. فالتحرر الوطني شأنه شأن الثورة الاجتماعية، لا يمكن أن يكون إلا شاملا، ولا يقبل بأي تنازل⁵ غير أن أفكار فرانسوا ميتران، على اعتدالها تبدو "جنونية". وقد منع وزير الداخلية، في عام 1953 انعقاد ندوة دعا ميتران إلى عقدها في مدينة الجزائر حول موضوع "الاتحاد الفيدرالي-الجزائري". وبعدها بأربع أعوام رفض رئيس الحكومة فيليكس غايار مشروع "المجموعة الفرنسية الإفريقية" الذي تقدّم به فرانسوا ميتران كما جاء آنفا⁶.

ويذكر فرانسوا ميتران، بأن الجمهورية الرابعة لم تتمكن من حل مشكلة التحرر في إفريقيا ولا أن تضع خطة منطقية على صعيد مستعمراتها. يقول عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون في هذا الصدد:

"أن وفدا فرنسيا مؤلفا من شخصيات بارزة في عالم السياسة والصحافة والعلم والدين، حل بالجزائر، في شهر أفريل من سنة 1954، يمثلون أغلب الأفكار والنزعات السياسية ويتفقون في رغبة الاطلاع على حقيقة الحالة في القطر الجزائري... واستقبلوا من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

وغداة رجوع الوفد للبلاد الفرنسية عقد ندوة صحفية جمعت ممثلي الأحزاب التقدمية والهيئات العاملة وجمعية العلماء والصحف الديمقراطية الحرة، تكلم فيها رجال الوفد وخاصة منهم فرانسوا ميتران⁷.

تقول البصائر: "وقف الوزير السابق مسيو ميتران وتدفق بيان ساحر وحمية لا يكاد يستطيع كبح جماحها... فقال: "إنني سأقسم كلامي إلى المشاكل العديدة التي تكاثرت فوق أرض الجزائر حتى أصبحت تفوق العد والحصر، وسأتكلم عن المشاكل الاقتصادية، فالسياسية، فالثقافية، ولقد رأينا في كل ميدان من هذه الميادين أشنع وأفصح آثار النظام الاستعماري"⁸.

ثم يتطرق إلى الميدان الاقتصادي بإسهاب، فيتحدث عن ملاك الأراضي الواسعة والشركات، ويقابلها بأراضي بلاد القبائل التي قيمها حسب السكان فنال كل فرد سبعة أمتار فقط. ويذكر تفاهة الأجرة التي يتقاضاها الفلاح والعامل الجزائري، مقابل جهد جهيد.

وبعد ذلك ينتقل إلى الحالة السياسية التي تعيشها الجزائر، وتحدث عن تزوير الانتخابات. ويسخر من المستعمرين الذين يريدون "تعليم (تدريب) الأهالي كيفية الانتخاب" ويقول: يا له من تعليم يقع بواسطة التدليس و السرقة والإكراه⁹.

أما بشأن النظام البوليسي والاستبداد الفاحش المقام في الجزائر، وما ترتب عن المجازر التي وقعت يوم الثامن ماي من 1945، فيقول: "ماذا بقي من الحرية ومن الكرامة ومن العدل فوق بسات الأرض الجزائرية؟ وما هي القيمة الأساسية لهذا النظام الذي يعتبر (حارس الغاب)... رأينا المسلمين لا يشاركون في التعليم الابتدائي إلا بنسبة 10 % وليس لهم في التعليم العالي إلا نحو ثلاثمائة طالب..."¹⁰

ثم يضيف: "وختاما أيها السادة أؤكد لكم: "أننا لم نتعب كثيرا في البحث عن الشعبان الاستعماري في هذه البلاد... بل أن هذا الشعبان نفسه قد أخرج لنا رأسه منذ اللحظة الأولى فعرفناه بكل ما انطوى عليه من سوء ولؤم، ولقد تأكد لنا أن الدستور الجزائري الذي خلناه حقيقة واقعة ما هو إلا تدليس وتلبيس، وأنه أصبح صورة مشوهة لنظام ديمقراطي مبنيا على السرقة الانتخابية والغش"11.

ويختتم كلامه: "لا ريب أننا سنجد من يقول لنا عندما نصيح صيحة الخطر وننادي بوجوب السرعة في عمليات الإنقاذ: أنكم لستم فرنسيين صالحين! سنقول لهم في قوة وجراًة كلاً.. بل أننا نحن هم الصالحون من الفرنسيين، لأن الفرنسي الصالح هو الذي يقول لأمتة كلمة الحق ولا يخفي عنها ولا يرتكب جريمة السكوت"12.

إنّ هذا التّدخل، شهادة فرنسي اشتراكي التوجّه، يفضح فيه الممارسات الاستعمارية المختلفة الجوانب و تأثيراتها المتنوعة. وهذا الموقف كان لفرانسوا ميتران في شهر أفريل من سنة 1954، فهل يبقى فرانسوا ميتران متمسكا بموقفه هذا لما يصبح وزيرا للداخلية الفرنسية؟ أم أنّه يغيّر موقفه لما تندلع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954؟

إنّ التاريخ يكشف المواقف التي ميّزت مسيرته على رأس وزارة الداخلية أو وزارة العدل في وقت اندلاع الثورة التحريرية واشتدادها. ومما لا شك فيه أن تطوّر فرانسوا ميتران في هذا المجال كبير وهام، سيّما أنه يقول "يعود من بعيد جدا". فقد كان وزيرا للداخلية لما اندلعت الثورة التحريرية الجزائرية، وكان له تصريح شهير قال فيه: "لا مكان للتفاوض إلا الحرب، لأن الجزائر هي فرنسا"13.

كما صرّح: " لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة..."14 ولم يكن الوحيد الذي يرى هذه الرؤية. لقد كان ثمة فرنسيون كثيرون وقفوا إلى جانب الثورة التحريرية الجزائرية15، وكان بوسعه أن يكون من بينهم.

ويذكر السيد فرحات عباس: "بعد زيارة المدينة المنكوبة 16" قام الوزير الفرنسي 17 بجولة في البلاد، وخطب في رؤساء البلديات، وأمام الجمعية الجزائرية، وأمام المجلس العام في قسنطينة. وأخيرا زار بون(عناية) ومنها سافر إلى فرنسا.

"ومما قاله الوزير الفرنسي أمام الجمعية الجزائرية، في 19 أكتوبر 1954، مؤكداً على ضرورة انتصار القوانين الديمقراطية: يجب أن تتوطد الديمقراطية أكثر، يجب أن يجد العدد الأكبر مزيداً من الفرح، مزيداً من السعادة، ومزيداً من الإرادة على المساهمة في المجموعة الوطنية، وإلا فإن ما تقولونه وما أقوله لا يعني شيئاً، ولا مغزى له"18.

و يضيف قائلاً: "في الواقع، لم يعد ما يقوله يعني شيئاً، لأن الكلام والأفعال كانت من زمان تتناقض وتتضارب"19.

"لكن أولى "أحداث" الجزائر أفسدت فرص التطور المعقول والقابل للسيطرة عليه. فبين ليلة 30 أكتوبر و01 نوفمبر عام 1954 حصلت سبعون عملية تفجير موزعة على مجمل الأرض الجزائرية وسببت ثمانية قتلى وأضراراً مادية جسيمة. ولكن هذا الحدث الذي اعتبر فيما بعد بمثابة نقطة انطلاق الحرب التحريرية الجزائرية"20.

هل كان يمكن تقدير قيمته كما هي؟ فبعد موجة التفجيرات عاد الوضع إلى هدوئه النسبي. ولم يكن من المستحيل كلياً أن يأمل الفرنسيون بفترة هدوء مؤقتة مشابهة لتلك التي شهدتها تونس في نفس اللحظة عندما سلم "الفلاحة"21 سلاحهم.

إن الزعماء التاريخيين الذين أعطوا الأمر بالتمرد المسلح في الجزائر كانوا يبدون في ذات الوقت كاختصاصيين بالعمل السري وذلك لأن معظمهم مسؤولون سابقون في المنظمة الخاصة. وبدوا أيضاً كمناضلين خابت آمالهم بسبب عجز حزبهم عن تجاوز الأزمة التي ألمت به سنة 1953. وهذا الاتجاه يعبر عن حركة عامة لتحقيق الهدف النهائي للاستقلال.

فهل كان واردا أنه حتى في تلك اللحظة كان يمكن لسلسلة من الإصلاحات العاجلة المصحوبة بعمليات قمع محسوبة ومحدودة أن تكون قادرة على إقامة علاقات سياسية جديدة و متينة؟.

" إن القليل من الفرنسيين كانوا مستعدين للقبول بالمراجعة الأليمة والممزقة لموقفهم تجاه المستعمرات، وبالأخص الجزائر. ويكفي للدلالة على ذلك، هو أنه كانت توجد شخصيات من أمثال كاترو (CATROUX) وماسينيون (MASSIGNON) وألبير كامو (CAMUS) وفرانسوا ميثران ممن يحرصون أكثر على الدفاع عن صورة فرنسا. لقد كان هؤلاء يعملون من أجل التحرر السياسي للمغاربة ضمن الإطار الفرنسي أكثر مما يفكرون بإعطاء إفريقيا الشمالية سيادتها الكاملة وتطبيق قانون 1947 بالنسبة للجزائر مع رفض كل نزعة انفصالية"22.

موقف وزير الداخلية، فرانسوا ميثران وسياسته تجاه الثورة التحريرية:

عبر فرانسوا ميثران عن عقيدته كمواطن فرنسي مخلص لوطنه وليس للجزائر على خلاف الخليط الأوربي الذي كان يستغل الجزائر والجزائريين ويستغل حتى فرنسا لمصلحته الخاصة، بدليل أن ميثران بنفسه، حين يتولى منصب وزير الداخلية في جوان 1954، وأثناء المفاوضات الأولى خلال الثورة كان من الذين رفضوا إعطاء الجزائر استقلالها التام. كما أنه يصبح من أشد السياسيين الراضين للتفاوض مع الثوار. كيف لا وهو الذي صرح: "إن المفاوضات مع الثوار هي الحرب"23.

ومنذ اليوم الأول من أحداث الجزائر، أوفد وزير الداخلية فرانسوا ميثران، ملاحظا، وهو نائب المحافظ (Sous Préfet)، السيد فرانسوا راي (François REY) إلى الجزائر. وقام بتقصي الوضع، وأجرى اتصالات عديدة مع الوسط السياسي. وتسلم تقريرا مطولا من مدير ثانوية، كان موجها لرئيس الجمعية الوطنية. "يذكره فيه بالأخطاء التي ارتكبت من قبل السلطات، وهي التي تجاهلت مطالب الجزائريين. وأن هذه الأحداث نتاج هذه السياسة"24.

وكانت ردود الفعل الأولى للحكومة الفرنسية على "التمرد" المسلح في الجزائر هو إعادة التأكيد على السيادة الفرنسية هناك ورفض أية مساومة مع "المتمردين". فقد أعطيت الأولوية لغريزة الدفاع الوطني. كما أعلن فرانسوا ميتران وزير الداخلية آنذاك. وقد كان بدون شك رجل السياسة الفرنسي الأكثر إطلاعا على الشؤون الإفريقية. ولكن هذا الموقف كان يجهل أن الزمن قد أصبح محسوبا أكثر فأكثر. وكان هذا الجهل مأساويا بالمعنى الحرفي للكلمة.

عندما اندلعت ثورة التحرير الوطني الجزائرية كان فرانسوا ميتران وزيرا للداخلية، وكان له تصريح شهير في الخامس من نوفمبر 1954: "إن الجزائر هي فرنسا، من فلاندر إلى الكونغو هناك قانون واحد، ومجلس نيابي واحد. وبذلك فهي أمة واحدة، هذا هو دستورنا وتلك إرادتنا"25

علق السيد فرحات عباس، بخصوص رد فعل وزير الداخلية على اندلاع الثورة التحريرية: "الجزائر هي فرنسا"، ظلت الأحكام الصادرة عن وزير الداخلية، فرانسوا ميتران، تحت الحقائق الاستعمارية. وكان يظن أنه يحل المشكل بهذه الإجراءات. لكن لما يسيل الدم لا يسمح بخداع الخصم وإيهامه بالأكاذيب. الجزائر لم تكن أوفارني (l'Auvergne) ولا الألزاس (l'Alsace) ولا دوفيني (le Dauphiné). كانت بالنسبة للجميع مستعمرة تسير بقوانين استثنائية فيما يخصنا نحن"26

وجاء في تقرير لوزير الداخلية فرانسوا ميتران، حول الوضع في الجزائر، وبعد عرض الوضع العام في الجزائر أشار إلى أهمية الجيش الذي أرسل إلى الجزائر "من أجل تعزيز القوات حتى يتمكن الحاكم العام في الجزائر من الحصول على القوات الضرورية"27.

كما ورد في جريدة (La dernière heure) بأحرف بارزة العناوين التالية: "...خطة تخريبية نفذت هذه الليلة في كامل التراب الجزائري... وضع وزير الداخلية قوات أمن إضافية تحت تصرف الحاكم العام"28.

و بقي فرانسوا ميتران، متمسكا بمواقفه ، رافضا حقيقة الثورة الراضة للوجود الاستعماري. وهاهو يعلن - في اجتماع بوزارة الداخلية قال ميتران، حين كان يقرر سياسة الإصلاح، فيما يتعلق بالقضية الجزائرية- يعلن: "لا يمكن أن يكون هناك احتجاج (وطني) جزائري، لأن من واجب الحكومة المحافظة، وستحافظ على الوحدة الوطنية ولن توافق على الانفصال. وأن الاحتجاجات لا تكون مقبولة إلا في إطار الأمة الفرنسية..."²⁹

يذكر أندري لويس دوبوا (André-Louis DUBOIS) وبيار سارجان (Pierre SERGENT): "أن الحكومة الفرنسية، في البداية لا يمكنها أن تحتب الأحداث التي وقعت بالجزائر سنة 1954. لأنها لم تنفذ ولم تطبق الإصلاحات التي وعدت بها الجزائريين من قبل... وأن العرب يدركون ذلك جيدا. لذا فأحداث نوفمبر 1954 كانت منطقية، تسجل في منطق إفلاس السياسة الفرنسية في الجزائر"³⁰.

وردا على سؤال طرحه بيار سرجان ، حول ما إذا كان يمكن احتمال اتساع موجة العمليات التي وقعت آنذاك، كان رد أندري لويس دوبوا:

"هل يمكن القول أن هذا هو بداية عمل ما أم عمل معزول؟ إن الحكومة الفرنسية لم تخطئ التقدير في البداية، إذا اعتمدنا على تدخلات بيار منديس فرانس ووزيره للداخلية فرنسوا ميتران، لما تحدثا عن الجزائر الفرنسية، إنما كانا يرغبان تصعيد الوضع، وكانا يظنان أن هذه الأحداث إنما هي معزولة، وإلا لا يصرحان بهذا التصريح"³¹.

ويضيف: "إن منطقة الأوراس، منطقة وعرة وصعبة المسالك، وأن ما تشهده من أحداث لا يحدث بالضرورة في مناطق أخرى. وهذا ما يراه السيد منديس فرانس ووزيره، فهذه الأحداث لا تختلف عن تلك التي وقعت في سطيف والقبائل. لذا صرح الرجلان "الجزائر الفرنسية"³².

إن الحكومة الفرنسية، بما فيها وزارة الداخلية، استصغرت من الأحداث وقللت منها ولجأت إلى الاستخفاف بالثورة التحريرية، وعدم إعطاء الأهمية لها، أمام الرأي العام³³، وذلك لإفشال روح الحماس لدى الشعب الجزائري وزعزعة الثقة بينه وبين المجاهدين. ويلاحظ من هذه التصريحات أيضا، أن الحكومة الفرنسية، ما زالت تصر على ادعاءاتها القائلة أن الجزائر جزء لا يتجزأ منها، وأنها تستعمل كل الوسائل، حتى وسائل العنف المختلفة، أمام أي حركة تحرر تطالب بالاستقلال. كما أنها ظلت تزعم أن الشعوب المستعمرة راضية بها ومطبعة لحكمها.

إجراءات فرانسوا ميثران تجاه الثورة التحريرية

إن فرانسوا ميثران، شخصية من بين جميع الأشخاص السياسيين الفرنسيين الذين تعاقبوا على الحكم في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، كانت له مشاكل أكثر من غيره مع الجزائر الثائرة ثم الجزائر المستقلة.

عند اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، كان فرانسوا ميثران، وزيرا للشؤون الداخلية، ولما اشتد لهيبها في سنة 1956 عين وزيرا للعدل. وهو الذي بادر باتخاذ الإجراءات القمعية ضد الكفاح المسلح، وهو أيضا الذي منح للجيش صلاحيات الشرطة والعدالة.

غير أن أهم ما ينبغي استخلاصه من تعامل ميثران مع الجزائر هو شعوره بالإحباط العميق كرجل سياسي لم يفلح أبدا في فرض رأيه على الشعب الجزائري المكافح، فضلا عن أن "حرب الجزائر" هي التي عجلت بسقوط حكومة منديس فرانس، حيث كان ميثران يشغل منصب وزير الداخلية، كما أدت إلى اختيار حكومة غي مولي حيث كان فرانسوا ميثران وزيرا للعدالة. "ولقد استبدت بالرجل مشاعر المرارة وخيبة الأمل لمدة طويلة لأن اليسار الفرنسي أبعد عن السلطة لعدة سنوات. وكان ذلك إيذانا بسقوط الجمهورية الرابعة"³⁴.

سياسة فرانسوا ميتران العقابية: لقد استهل ميتران سياسته العقابية ، بخطأ فادح إذ مباشرة بعد اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 اتهمت الإدارة الفرنسية بالجزائر، من الحاكم العام إلى جهاز الشرطة، عناصر "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" ظنا منها أن لهم ضلوع في هذه الأحداث رغم أنهم كانوا بعيدين كل البعد عنها. لكن كان لابد على الحكومة إيجاد متهمين لطمأنة أوريبي الجزائري.

في اليوم الأول من نوفمبر من سنة 1954، أصدرت الحكومة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر أمرا مستعجلا، إلى مسؤولي الأمن "لتطبيق إجراءات قمعية فورية"35 بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية، وقتل روح المقاومة فيهم، حيث "هاجم البوليس والدرك الاستعماريين منازل آلاف المواطنين الجزائريين، واعتقل العديد من أصحابها بدعوى أن لهم علاقة بأحداث أول نوفمبر"36.

أما فيما يخص اعتقال عناصر حركة انتصار الحريات الديمقراطية، صدر مرسوم بتاريخ الخامس نوفمبر 1954، ونشر على أعمدة الجريدة الرسمية الفرنسية التي تحمل تاريخ السابع نوفمبر يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل التنظيمات والهيئات التابعة لها، وحظر نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر37. وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد لتنفيذ هذا المرسوم.

بطلب من وزير الداخلية " فرانسوا ميتران ، قرر مجلس الوزراء "حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية" وبعده ألقى القبض على أغلبية عناصر هذا الحزب وأودعوا في السجون. وبلغ عدد المعتقلين في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وحده، أكثر من خمسمائة رجل من مناضلي ومسؤولي الحركة، زجت بهم في السجون تستنطقهم، بحثا عن الحقيقة قصد التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة. وفي نهاية شهر نوفمبر 1954 ما يقارب ألفين من المناضلين. وشرعت محاكم الاستعمار تصدر أحكامها التعسفية على الذين يقفون أمامها فرادى أو جماعات38.

وعلى إثر ذلك، صعدت السلطات الاستعمارية في الجزائر عملية الاعتقالات في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية المحل. وقد كان يوم 31 ديسمبر 1954 بالخصوص يوما استثنائيا في الجزائر، كثفت فيه عمليات التفتيش والاعتقالات بحيث شملت أغلب من بقي خارج السجون من مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. ففي عمالة الجزائر وقعت مدامه وتفتيش تسعة وثمانين منزلا، وألقي القبض على اثنين وثمانين مناضلا. وفي عمالة قسنطينة وقعت مدامه وتفتيش مائة وسبعة منزلا، وألقي القبض على سبعين مناضلا. أما في عمالة وهران فقد وقعت مدامه وتفتيش اثني عشرة منزلا ولكنه لم يلق القبض على أي مناضل³⁹.

وقد تعرض العديد من المناضلين إلى عمليات التعذيب الوحشي مما أدى بأحد السياسيين القيايين في الحزب ألا وهو عبد الرحمن كيوان إلى عقد مؤتمر صحفي في الجزائر العاصمة بهدف إطلاع الصحفيين على آثار التعذيب التي تظهر على جسمه⁴⁰.

ونتيجة لأساليب التعذيب المستعملة ضد هؤلاء الأبرياء الذين كانوا فعلا يجهلون كل شيء عن الحركة الجديدة وعن القيادة التي تسيّرهما، فإن السجون الاستعمارية قد استقبلت أعدادا هائلة أخرى من الجزائريين المعروفين بنضالهم في صفوف الحركة الوطنية أو حتى المحبين والحياديين.

لقد ساهمت تلك الأعداد الضخمة من الإيقافات مساهمة فعالة، وبطريقة عفوية، في تزويد جبهة التحرير الوطني بالكثير من المنخرطين الجدد، كما أنها ساعدت على نشر الرعب في نفوس الأوربيين. "وبالفعل فإنّ حملة الاعتقالات العشوائية قد دفعت الكثير من المترددين إلى تغيير مواقفهم والالتحاق بالجمال، هروبا من السجون ومراكز الاستنطاق"⁴¹.

وفي تعليمة تحت رقم 333 من وزارة الداخلية، في 8 نوفمبر 1954 موجهة إلى المحافظين (الولاية) لتأكيد حلّ حركة انتصار الحريات الديمقراطية وتؤكد أيضا مجموعة من التوصيات وبصرامة: "إذا تطلبت هذه التعليمات التطبيق بالصرامة وبالسرعة،

فإنها لا يجب أن تؤدي إلى ارتكاب أخطاء، التي ارتكبت في الماضي وكانت توحى بأن القانون يضمن بأقل درجة المواطنين المسلمين... ستتذكرون أيضا أن السلطة حتى وإن كانت رادعة، لها القوة لكي تتصرف وتعاقب بشدة وباعتزاز... لا أسمح بأي خطأ في هذا الموضوع"42.

كانت نتيجة هذه التدابير القمعية غير المناسبة أن سهلت انضمام السكان إلى جبهة التحرير الوطني، وبحل الحزب ترك فرانسوا ميثران لمجاهدي جبهة التحرير الوطني الفرصة للسيطرة على ساحة النضال لوحدهم. وبإعلانه الحرب ضد مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، دفع بالكثير من عناصرها إلى الالتحاق بالثورة رغم أنهم - إلى حد اندلاع الثورة - اكتفوا بالنضال السياسي الذي يقوم على الإضرابات والمظاهرات فقط. "وتحت ضغط البوليس اضطر العديد منهم إلى مغادرة بيوتهم والالتحاق بالثورة"43.

جاء في تصريح لميثران في نوفمبر 1954، بخصوص الثوار الجزائريين: "لقد تناسوا أن وراء الحكومة الفرنسية كل الفرنسيين سواء كانوا من فرنسا أو من الجزائر، يجب أن يتحدوا للدفاع عن الحقوق الواحدة: الأرض الواحدة، الجمهورية أخيرا... كنا نريد تطبيق سياسة ديمقراطية اجتماعية ولما وصلنا إلى مرحلة التنفيذ عن طريق الدولة، وهذا ما خشيته هؤلاء الانفصاليون..."44 وفي نفس السياق يضيف قائلا: "وبتسرعهم هذا اختاروا ليلتهم الدامية، وبتصرفهم هذا ساهموا في تعزيز موقفنا. وبالتالي فإن الحكومة قد اتخذت كل التدابير اللازمة. وقوات عسكرية قد أرسلت لتوزع حيث الأماكن الملائمة على كل التراب الجزائري. إن الجيش والشرطة يشددون المراقبة والحراسة. وحزب 45 قد اختار الحرب المسلحة ضد أمة... وعدد كبير من زعماء العصابات قد أوقفوا..."46

وبقي فرانسوا ميثران متمسكا بموقفه، حيث صرح في اليوم نفسه - فيما يخص المفاوضات مع الثوار - فقال: "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"47.

هكذا ففي الخامس من نوفمبر 1954 أكد وزير الداخلية، فرانسوا ميتران: "لا يمكن التفاوض مع ثوار "des rebelles"، حتى بعد تصعيد إجرامهم، لن يستطيعوا إلا الخضوع لقساوة القمع.

ويحتفظ التاريخ بذلك التصريح المثير "التفاوض الوحيد هو الحرب" (la seule négociation c'est la guerre) وبعد ذلك بيومين، دافع عن توجهاته وأفكاره: "الجزائر هي فرنسا وفرنسا لن تعترف بسلطة أخرى في بلدها إلا سلطتها" ثم يواصل قائلا: "نحن لا نضرب بطريقة جماعية. سنقوم بتجنب أي شيء قد يبدو كنوع من حالة الحرب، ونحن لا نريدها" 48

لقد دعم وزير الداخلية السيد فرانسوا ميتران الطرح الذي تقدم به رئيس الحكومة يوم 14 نوفمبر 1954، حيث صرح أمام المجلس الفرنسي قائلا: "لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة، عن وحدة وسلامة الجمهورية. إن مقاطعة الجزائر تشكل جزءا من الجمهورية الفرنسية... إنه لا يمكن تصور أي انفصال بينها وبين فرنسا... هناك من النواب من يقارن بين السياسة الفرنسية في الجزائر وفي تونس. لا توجد مقارنة. فهنا توجد فرنسا" 49.

وقال فرانسوا ميتران في توضيحه لمبادئ "سياسته الجزائرية": "يجب قمع الأعمال الإرهابية بدون رحمة، والفصل بدقة تامة بين المتمردين والأغلبية العامة للسكان الجزائريين الذين برهنوا على تحضرهم ووفائهم" 50

وفي زيارة تفقدية يوم 20 نوفمبر 1954، قاده إلى منطقة الأوراس، وفي خطاب له في خنشلة صرح: "نحاول اجتناب كل ما يؤدي إلى حالة الحرب... لكننا سنعاقب بلا رأفة، وبدون شجن(هم) وهذا لا يتم إلا بتطبيق العدالة، وفي هذه الحالة، إن العدالة تتطلب الصرامة، وتوقيف المسؤولين" 51.

وواصلت السلطات الاستعمارية في الجزائر، سياسة التهيب من خلال معاقبتها كل مواطن جزائري يظهر تعاطفه مع الثورة التحريرية، و"تحقيقا لهذا الهدف" 52 قامت

السلطات الاستعمارية بإنشاء "أماكن التجمع" أطلقت عليها اسم: أماكن الأمان، وذلك بقصد عزل الثورة المسلحة عن قاعدتها العريضة. وفي هذا الإطار وزعت منشورات على سكان القرى والمداشر، تدعوهم للالتحاق بـ "أماكن التجمع، وجاء فيها:

" إن بعض المشوشين ومن بينهم جماعة من الأجانب قد أغرقوا بلادنا في حوادث دامية و تمركزوا أخيرا في منطقتكم. إنهم يعيشون من مواردكم الخاصة، ويفرضون الضريبة، ويجبرون رجالكم عن الخروج من ديارهم إلى مغامرة إجرامية.

أيها المسلمون لا تتبعوهم والتحقوا حينا بمناطق الأمن53، أنتم وأسركم وأموالكم. إن أماكن هذه المناطق ستدلكم عليها الجيوش الفرنسية المرابطة بناحيتم، والسلطات الإدارية لدواويركم. أنتم أيها الرجال الذين تجندتم بدون تفكير، فإذا لم ترتكبوا أية جريمة عودوا حينا إلى مناطق الأمن بسلاحكم، ولن تتعرضوا لأي سوء أو مكروه، وقريبا ستنزل الصاعقة على المتمردين. وبعد ذلك يعود السلام الفرنسي من جديد54"

وعندما اصطدمت السلطات الاستعمارية بالرفض المطلق من قبل المواطنين الجزائريين، لجأت إلى ممارسة العنف، حيث قامت بإجلاء سكان ناحية الأوراس بالقوة ودمرت القرى والمداشر. كما أعطت صلاحيات مطلقة للمعمرين الذين تسلحوا وكوّنوا لجانا للدفاع الذاتي، المسماة "اليد الحمراء" وسلموا جزءاً كبيراً من مزارعهم للجيش الفرنسي.

كما استعملت فرنسا الاستعمارية إلى جانب الإجراءات الدعائية والقمعية، الإجراء الإصلاحية بهدف عزل الثورة عن الجماهير الشعبية، وذلك من خلال تقديمها وعودا تتضمن تطبيق سياسة اقتصادية عادلة في الجزائر.

وفي هذا الصدد أدلى وزير الداخلية الفرنسي، فرانسوا ميتران بتصريح أمام أعضاء البرلمان الفرنسي، قال فيه:

"إذا كانت التدابير العسكرية وحدها لا تكفي، فعلياً أن نستثمر أكثر من أربعين مليار فرنك حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا، وأن الجهود التي شرعنا فيه، والذي سيركز خاصة على الطرق والمدارس، ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة فهناك مجال للعمل يستحق الإعجاب وجدير بالشعب الجزائري، الذي هو جزء لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، إنه في وطنه مثلنا تماماً وبين ظهرانينا بفضل الوجود الفرنسي الذي سيجعل من إفريقيا كلها أصدق شهادة على خلود الحضارة الفرنسية..." 55

وهكذا وعلى الرغم من "أن السلطات الفرنسية، كانت تتظاهر بأن تطبيقها للإصلاحات يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي والاجتماعي للمواطنين الجزائريين، فأنها لم تكلف نفسها عناء دراسة مشروع الإصلاحات كما كانت تدعي، ولكنها اكتفت بإخراجها من الأرشيف ما يسمى بدستور الجزائر الصادر في 20 من سبتمبر 1947، ونقضت عنه الغبار المتراكم وأضافت إليه مادة جديدة كي يعتبره المغفلون، والمعتوهون قانوناً جديداً وهذه المادة الجديدة، تتمثل في إعطاء المرأة الجزائرية حق الانتخاب" 56.

وكما سبق ذكره، "أن مشروع الإصلاحات يدخل في إطار المناورات المكشوفة بهدف القضاء على الثورة المسلحة، غير أن معمرى الجزائر لم يهضموا هذه الإصلاحات، واعتبروها تنازلاً للذين حملوا السلاح، وبداية للتخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر" 57.

مما تقدم يتضح موقف فرانسوا ميتران ومعه الموقف الفرنسي من الثورة الجزائرية، ومن مجاهديها الذين هبوا من أجل استقلال الجزائر رافضين الوجود الاستعماري، فكان ردّ المستعمر الحاقداً، أن واجه هذا الشعب الأبي بكل حقد وعنف، فرفع من عدد جنوده من ثمانية وأربعين ألف عسكري إلى ستة وخمسين ألف وألحق جهاز الشرطة بالجيش بقرار من وزارة الداخلية التي كان يشرف عليها فرانسوا ميتران .

و في هذا الصدد، يقول السيد الشاذلي بن جديد: "عام 55 كان أيضا منعطفًا على غاية من الأهمية والخطورة في مسيرة الثورة... ومن جهته نجح وزير الداخلية فرانسوا ميتران في الحصول من الحكومة على تعزيزات حرية ضخمة، ولم يتوقف سواء في البرلمان أو الصحافة عن الدفاع عن شعاره "الجزائر هي فرنسا" 58.

ففي ظرف يومين، الثامن والتاسع من شهر ديسمبر 1954، أعلن السيد فرانسوا ميتران وزير الداخلية، "أن سبعين ألف جندي يعملون في المناطق المشوشة للتدليل على أن فرنسا محمية في الجزائر" 59.

ولعل أخطر إجراء اتخذته الإدارة الاستعمارية، هو ذلك الذي نشرته الصحافة الصادرة بتاريخ 19 مارس 1955 في شكل بيان من وزارة الداخلية يحمل اسم: "حالة الطوارئ"، وجاء فيه: "أن هذا الإجراء يشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل التقليدية الإدارية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية. ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم، ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه. ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية، من شأنها أن تعرض الأمن للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية" 60.

وحاول فرانسوا ميتران بكل الوسائل إفشال الثورة الجزائرية، حيث استعمل أسلوب التهديد بالتصريحات الشديدة والمثيرة، كما حاول تجاهل الثورة حتى يزرع الشك في نفوس أبناء الشعب الجزائري.

وأكد في إحدى مداخلاته: "إن إفريقيا الشمالية ضرورية لبقاء فرنسا" 61. وأندّر الذين يطالبون باستخدام القوة ضد مناضلي الانعتاق والتحرر. وأضاف يسترسل: "أن بقاء فرنسا مرهون بالمسؤولين الذين يعرفون كيف يحفظون الأمن عندما يكون في خطر، ويعرفون أيضا تطبيق الإصلاحات الفعالة لما يستتب الأمن" 62 ويذكر فرانسوا ميتران، "بأن الجمهورية الرابعة لم تتمكن من حل مشكلة التحرر في إفريقيا ولا أن

تضع خطة منطقية على صعيد مستعمراتها".63 فهل ما يؤكد عليه السيد فرانسوا ميثران أمام الجمعية الجزائرية حقيقة أم ضرب من الخيال؟

الخاتمة:

إن فرانسوا ميثران، كان يرى، أن للنظام الاستعماري عيوباً كثيرة، فكانت له رغبة في تصحيحها، لكنه كان - كباقي الفرنسيين أو معظمهم - يحلم بامتداد فرنسا إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط. كما كان يرى أن دولته يمكنها تحقيق ذلك، من خلال المساواة الحقيقية بين الشعوب و الأمم.

هذه الحقيقة التي نستخلصها، أن هناك تناقض بين ما يدّعيه السيد ميثران وما يقدم على فعله لما تندلع الثورة التحريرية الجزائرية. بل إنّه جلب التعاسة لأغلبية سكان الجزائر بإجراءاته التعسفية التي اتخذتها وزارته ضد الوطنيين الجزائريين، كما سبقت الإشارة إليها آنفاً، وإلاّ كيف نفسّر الإجراء الذي اتخذته وزارته، لما قررت إلحاق جهاز الشرطة بالجيش؟.

وردّ فعل فرانسوا ميثران وجميع المسؤولين الفرنسيين يتمثل "في استعمال القوة لقمع الثائرين الجزائريين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا. ففي نهاية نوفمبر من سنة 1954، تمكّنت قوات الشرطة من سجن سبعمائة مناضل، وفي نهاية السنة نفسها بلغ عدد المسجونين ألفين مناضل".

وتظل مواقف فرانسوا ميثران من أبرز المواقف التي تصدر من قبل رجل سياسة فرنسي، وكان من أشد المسؤولين تمسكاً بفكرة "الجزائر الفرنسية" وسخّر لتجسيد هذه الفكرة مختلف الوسائل، من تهديدات عن طريق تصريحاته المثيرة "إن المفاوضات الوحيدة هي الحرب"، أو الإجراءات الجهنمية من تعذيب وإعدام في حق العديد من الجزائريين. وبقي وفيًا لفكرته ومدافعاً عنها، حتى لما غادر وزارة العدل في 1957، وظل يرى أن الجزائر -بحكم موقعها الجيوسياسي- ذات أهمية لمستقبل فرنسا في منطقة المغرب العربي، بل في كل القارة الإفريقية.

الإحالات :

(1) انشق الحزب إلى قسمين: الرئيس وأنصاره، واللجنة المركزية وأنصارها. وبلغ الصراع ذروته في سنة 1953 حين لجأ الرئيس إلى حل اللجنة المركزية فلم يذعن أعضاؤها لقراره. للمزيد انظر: المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي؛ ربع قرن من نضالنا إلى ثورة أول نوفمبر 1954، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر 1981، ص9.

(2) محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، الطبعة الأولى، دار البعث للطباعة والنشر قسنطينة (الجزائر) 1984، ص81.

أنظر كذلك: عبد الله مقلاتي؛ المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية 1954-1962؛ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2012، ص10.

(3) تضم اللجنة: مصطفى بن بولعيد، محمد العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، مراد ديدوش، بلقاسم كريم.

(4) Colette et Francis JEANSON ; l'Algérie hors la loi, Paris 1955, p.183.

(5) François MITTERRAND; Ma part de vérité, librairie Arthème fayard 1969, P.37.

(6) Ibid. p.38.

(7) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ الكفاح القومي و السياسي، من خلال مذكرات معاصر، ج3، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986، صص 440-441.

(8) البصائر؛ العدد 227، 7 ماي 1954.

(9) عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ المصدر السابق، ص. 442 .

10 البصائر؛ المصدر السابق.

11 نفسه.

12 عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون؛ المصدر السابق، ص. 443.

13 Franz-Olivier GIESBERT; François Mitterrand ou la tentation de l'histoire, édition du Seuil , Paris 1971, p.179.

(14) Colette et Francis JEANSON ; Opp,cit ,p.183.

15- منهم من رافع عن جبهة التحرير الوطني في المحاكم الفرنسية ، و آخرون جمعوا التبرعات ويسمونهم: فيما بعد " حملة الحقائب" Porteurs de valises ضمن شبكة جانسون (Réseau de JEANSON) وكانت شبكة جانسون تتشكل من مجموعة من النشطاء الفرنسيين، يعملون تحت إشراف فرانسيس جانسون، وكانت تعمل كمجموعة دعم لجبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية ، وذلك من خلال جمع الأموال ووثائق مزورة

لتسهيل تنقل المناضلين الجزائريين في فرنسا و أوربا. وكان الدور الرئيسي للشبكة بمثابة الطابور الخامس من خلال جمع ونقل الأموال ووثائق مزورة لعملاء جبهة التحرير الوطني العاملين في المدينة، ومن هنا جاء لقب "حملة الحقائق". ومعظم أعضاء الشبكة من عالم الإعلام والفكر، كما تجمع المسيحيين و الشيوعيين و التروتسكيين إضافة إلى النقابيين المعارضين.

أنظر:

Raymond MUELLE, La gangrène des « porteurs de valises », *La Nouvelle Revue d'Histoire*, no 4H, printemps-été 2012, p. 25-27

(¹⁶) مدينة أورليان فيل Orléans Ville التي ضربها زلزال عنيف في سبتمبر 1954، و التي تحولت إلى الأصنام بعد الاستقلال. وتسمى الشلف حاليا .

(¹⁷) الوزير الفرنسي هو فرانسوا ميتران الذي كان وزيرا للداخلية.

(¹⁸) Ferhat ABBAS; *Autopsie d'une guerre*, l'Aurore, Livres Editions et Abdelhalim Abbas, Alger 2011, p.67.

(¹⁹) Ibid, pp.67-68 .

20) محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص.45.

(21) الفلاقة، جمع فلاق، هي مصطلح عربي دارج من المغرب العربي أطلق على كل من يقوم بعملية فتح شيء لاستخراج محتواه أو تقسيم شيء إلى أجزاء اصغر ثم تطور المصطلح ليطلق مجازا على أشخاص يقومون بأعمال عدائية ضد أشخاص آخرين سواء بصورة شرعية أو غير شرعية.

هذا المصطلح مأخوذ من العربية الفصحى: فلاق و فالق أي الذي يفتح الشيء ليخرج منه محتواه(فالق الحب و النوى :قرآن كريم)، رغم أن بعضهم ربطها بالفعل الدارج التونسي (استفلق) أي هرب إلى الأجرام والغابات.

ودخلت هذه الكلمة اللغة الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى التي استعملتها تشويها على مقاومين تونسيين ضد التغلغل الفرنسي في جنوب تونس ثم على المجاهدين السنوسيين في شرق ليبيا من 1911 إلى 1942 ثم على عصابات من الجنوب التونسي بعد الحرب العالمية الأولى.

ثم انتشر المصطلح ليطلق على المجاهدين التونسيون بين (1952-1956) و الجزائريون (1962-1954) ضد الاستعمار في بلادهم من أجل الحصول على استقلال وتحرير بلادهم.

تحول المصطلح الفر نسي Fellaga ازدرء و تحقيرا إلى fellouze أو fell أو fel من العربية الدارجة فلّوس أي دجاجة صغيرة يتم اللهو بركلها أو بالرمي عليها) عند الجنود الفرنسيين في الجزائر بعد 1954 اشتهرت تسمية الفلاقة على المجاهدين ضد الاستعمار، ولفظ فلاة موجود في اللغة العربية الفصحى وفي اللهجة والدارجة. وهي مأخوذة من فعل فلق.

²² جورج فرشح: فرانسوا ميطران و القضايا العربية، ج1 دار آزال بيروت، مكتبة مدبولي القاهرة الطبعة 2 ص.49.

²³ *L'Echo d'Alger*; 2 NOVEMBRE 1954; p.1.

²⁴ Ferhat ABBAS; *op.cit*, p.64.

²⁵ وزارة الإعلام و الثقافة؛ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني (1962-1954)، الجزائر 1979، ص.109.

²⁶ « Les jugements du ministre de l'intérieur, François Mitterrand, restaient en deçà des réalités coloniales: « l'Algérie c'est la France... » Ces sentences supposaient le problème résolu. Or, il ne l'était pas. Quand le sang coule, il n'est plus permis de tricher de débiter des contrevérités grossières. L'Algérie n'était ni l'Auvergne, ni l'Alsace, une colonie, régie, en ce ni le Dauphiné. Elle était pour tout le monde qui nous concernait par des lois d'exceptions »

Cité in : Ferhat ABBAS; *Op.Cit*, p.136.

²⁷ *L'écho d'Alger*; 3 novembre 1954; p.1

²⁸ *Dernière Heure*; 3 novembre 1954, p.6.

²⁹ *Dernière Heure*; 6 novembre 1954, p.1.

³⁰ André-Louis DUBOIS; Pierre SERGENT; *Le Malentendu Algérien*; Editions Fayard and BPL, Paris 1974; p.114.

³¹ *Ibid*, p.115.

³² *Ibidem*, pp.115-116.

³³ كان فرانسوا ميطران يدرك جيدا أن "التمرد" الجزائري والاستقلال، المعترف بحتميته على انفراد، إنما هو مسألة وقت و قضية ثمن يجب دفعه و مسألة متعلقة بمستوى حدة الحرب. غير أن استقلال الجزائر أثار مخاوف جمة في إسرائيل أكثر مما أثاره في فرنسا ذاتها.

للمزيد أرجع إلى:

- عفرون محرز؛ مذكرات من وراء القبور (وقائع مأساة) ج 1 ، تر: الحاج مسعود مسعود؛ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص.415.
(³⁴) نفسه؛ ص. 401.

(³⁵) نشرت جريدة (l'Humanité) الصادرة في 3 نوفمبر 1954 عنوانا بارزا " تعرض جزائريون الذين احتجزوا ببانتة لتعذيب (Gestapo)، حيث تعرض عنصران من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عن طريق التيار الكهربائي و الماء " أنظر:

l'Humanité ; 3 novembre 1954 ; P.1.

(³⁶) البصائر، 31 ديسمبر 1954، عدد 299 ص.8.

(³⁷) محمد العربي الزبيري " السياسة الفرنسية تجاه ثورة أول نوفمبر " مجلة أول نوفمبر ، الجزائر 1982، عدد 52 ص.51.

(³⁸) البصائر، المصدر نفسه، ص.8.

أنظر كذلك: محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص.97.

(³⁹) أحسن بومالي؛ أول نوفمبر 1954، بداية النهاية لـ "خرافة الجزائر الفرنسية" الجزائر، دار المعرفة 2010 ، ص.161.

(⁴⁰) المرجع نفسه، ص.159.

(⁴¹) محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص.97.

⁴²François MAYNE, Benjamin STORA; François Mitterrand et la Guerre d'Algérie, Calmann-Lévy, 2010, p.72.

(¹) Franz-Olivier GIESBERT; François Mitterrand ou la tentation de l'histoire, Op, Cit , pp.176-177.

(⁴³) *L'écho d'Alger* ; 7 novembre 1954, p.4.

⁴⁴ يقصد حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي تأسست في 02 نوفمبر 1946 على أنقاض حزب الشعب المنحل.

⁴⁵ *L'écho d'Alger* ; 7 novembre 1954, op,cit ; p.4 .

⁴⁶ Ibid , p.1.

⁴⁶ Émilie ROCHE, ; Étude des discours de presse écrite française sur la violence et la torture pendant la guerre d'Algérie : Le Monde, L'Humanité, Le Figaro, L'Express, France Observateur, 1954-1962

Thèse de doctorat de Sciences de l'information et de la communication
 Université Lumière Lyon 2 présentée et soutenue le 9 novembre 2007
 p.52.

⁴⁷ محمد الميلي الإبراهيمي؛ الحالة السياسية داخل الجزائر و خارجها منذ اندلاع الثورة إلى غاية مؤتمر وادي الصومام، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد الثاني، دار الثورة الإفريقية، الجزائر (دون تاريخ) ، ص ص 24 و 25.

⁴⁸ *L'écho d'Alger* ;19 novembre 1954, p.12 .

⁴⁹ Benjamin STORA; *La gangrène et l'oubli, la mémoire de la guerre d'Algérie*, éditions SEDIA, Alger 2010, p.21.

⁽¹⁾ Yves COURRIERE; *La guerre d'Algérie, t II (Le temps des léopards)*; Fayard, 1972, p.108.

Archives d'outre-mer (France) Fonds de la préfecture d'Oran 50
 Bureau spécialisé de la Défense nationale (BSDN) (1912 - 1959)
 Série FR ANOM 92 / 5 Q1 - 250

Source : anom.archivesnationales.culture.gouv.fr

⁵¹ وزارة الإعلام والثقافة؛ المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي: من جيش التحرير إلى الجيش الوطني الشعبي، الجزائر، 1979 ص.36.

⁵² مولود قاسم نايت بلقاسم؛ ردود الفعل الأولية على أول نوفمبر داخل و خارجا، الملتقى الأول لتاريخ الثورة :الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المجلد الأول، ج2، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية (بدون تاريخ النشر) ص.66.

⁵³) محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص.100.

⁵⁴ أحسن بومالي؛ المرجع السابق، ص.166.

⁵⁵ الشاذلي بن جديد؛ مذكرات: ملامح حياة، (1929-1979)، دار القصة للنشر، الجزائر 2011، ص.70.

⁵⁶ محمد العربي الزبيري؛ الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص ص 99-100

⁵⁷ *La Dépêche de Constantine* ; 19 Mars 1956.

⁵⁸ François , STASSE; *La morale de l'histoire*, Mitterrand-Mendes France 1943-1982, éditions du SEUIL, Paris 1994, p.74.

⁵⁹ Ibid, p.74.

⁶⁰ Ibidem, p.74

⁶² Bernard DOZ et Evelyne LEVER; *Histoire de l'Algérie*: 1954-1962, Paris; Seuil 1982, p.62.